وجمان الحمل على اللفظ نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر
على لفظ زيد والحمل على المعنى نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو
برفع عمرو لان المعنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو فهو من
باب الحمل على المرادف الذي يقول عنه النحويون الحمل على
التوهم فان قلت قال في التسهيل واعتبار المعنى
في المعطوف على المستثنى بها اي بغير وبالا جائز انتهى قلت
قال ابن عقيل هذا مذهب لبعض والصحيح المنع فان
قلت هل هذا من باب العطف على التوهم او من باب
العطف على المحل قلت قال المرادي وظاهر كلام سيبويه
ان ذلك عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان
ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل وقال
الدماميني قلت ظاهر قول المص اعتبار المعنى يدل على
ان المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب العطف على المحل
لاسيما وقد قرن بذلك فيها اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا
فتحققه لا يتصور رفعه لا يتصور فيها العطف فيها العطف
على الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل لما بعد الا
على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير فانه لا بد
من جره فتقول ما جيتك الا ابتغا الخير نصبا ولغير
ابتغا الخير ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول
له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قال ابن هشام
في شرح اللمحة في نصبه غير حيث نصب في غير تفريغ فقال
ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثنا كما انتصب
الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب
في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير

مع

٦٤

مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثنا
وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير لا تتعرف
بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما
الابهام انتهى وما قاله الفارسي اختاره ابن مالك تبعا
لجماعة واعلم ان غير اسم دال على ذات باعتبار معنى المغايرة
تقول لك مغاير والاصل فيه ان تكون صفة واستعماله لذلك
تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل
غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات
واحدة كقولك ضمرة دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به
ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا
واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى
المغايرة لما قبلها حملت اداة الاستثنا وهي الا في بعض
المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما
قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا
واثباتا كما كان اصلها وصار ما بعد غير معه مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا
كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا وصفة كما كانت في الاصل
الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف
في الاسما اكثر منه في الحروف فهو يقع غير في جميع مواقع الا في الموضع
وغيره والموجب وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما
عليه فاذا حملت الا على غير في الصفة والا حرف لا يقبل الاعراب
روعي جاء لها العارض بسبب الحمل في الوصفية وهو ما
يستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب
على ما بعد الا عارية واذا حملت غير على الا نظرنا فاذا هي
اسم يحمل الاعراب وجعل اعراب الاسم الواقع بعدها الذي
كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)